

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تطبيقية

The role of build-operate –transfer contracts in achieving sustainable development

جمال فرج جبر
الباحث

أ.م.د. الاء شمس الله
الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/٧/٥

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢١/٦/١٣

المستخلص

ان عقود B.O.T ما هي الا عقود تجري بين الدولة والقطاع الخاص او الشركات لإنجاز مشاريع ترغب بها الدولة بدون الحاجة الى تخصيص مبالغ مالية من قبلها حيث تمول من قبل القطاع الخاص من اجل بناء هذا المشروع و أدارته والحصول على ارباح من خلال مدة محددة في العقد ، غالبا ما يتم تجاهل موضوع التنمية المستدامة من قبل الشركات المنفذة للمشاريع وذلك لكونها تحتاج الى تكاليف عالية متجاهلين المنافع المتحققة منها في البعد البيئي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي ، حيث يمكن من خلال عقود B.O.T وانوع العقود المشابهة لها ان يتم تحقيق التنمية المستدامة وجميع ابعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية لان منفذ المشروع يصبح مالك للمشروع خلال مدة العقد وعند تحقيق التنمية المستدامة تعود بمنافع لصاحب المشروع منها منافع بيئية واجتماعية واقتصادية حيث تكون منتجاته صديقة للبيئة وتساعد في زيادة مبيعاته والحفاظ على بيئة مناسبة للعمل من اجل العاملين في المشروع ، وهو أيضا ملزم من خلال العقد المبرم مع الدولة بتنفيذ وتحقيق التنمية المستدامة من خلال القوانين الخاصة بالدولة .

الكلمات المفتاحية: عقود البناء والتشغيل والتحويل – التنمية المستدامة .



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الثالث / ايلول ٢٠٢١
الصفحات ١٥٥ - ١٨٠

Abstract:

BOT contracts are nothing but contracts between the state and the private sector or companies to complete projects desired by the state without the need to allocate money from it as it is funded by the private sector in order to build and manage this project and obtain profits through a specific period in the contract, often What the sustainable development issue is ignored by the companies implementing the projects, because they need high costs, ignoring the benefits accrued from them in the environmental, social and economic dimensions, where it is possible through BOT contracts and the type of similar contracts to achieve sustainable development and all its environmental dimensions Economic and social because the project implementer becomes the owner of the project during the contract period and when achieving sustainable development brings benefits to the project owner, including environmental, social and economic benefits where his products are environmentally friendly and help to increase his sales and maintain an appropriate environment to work for workers in the project, which is also binding through the contract Done with the state to implement and achieve sustainable development through the laws of the country.

Key words : Build – operation – transfer contracts , sustainable development

منهجية البحث :

مشكلة البحث :

ويمكن صياغة مشكلة هذا البحث من خلال التساؤل المحوري :-

(ما مدى اهمية عقود البوت وما هو دورها في تحقيق التنمية المستدامة)

ومن خلال هذه المشكلة يظهر عدة اسئلة فرعية نوجزها فيما يلي :

١. ما هي عقود B.O.T .

٢. ما هو مفهوم التنمية المستدامة وما هي ابعادها .

٣. ما دور عقود B.O.T في تحقيق التنمية المستدامة .

اهمية البحث :

تبرز اهمية البحث من خلال اظهار اهمية عقود (B.O.T) وبيان ايجابياتها وسلبياتها .

فرضية البحث :

العدد : ٣

ايلول / لسنة ٢٠٢١

مجلة العلوم المالية والمحاسبية / مركز التدريب المالي والمحاسبي

قسم التدريب على أعمال والبحوث والترجمة

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

يستند البحث الى فرضية اساسية هي ((بأن تنفيذ المشاريع باستخدام اسلوب عقود (B.O.T) يساهم في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة)) .

هدف البحث : الكشف عن عقود (B.O.T) ودورها في تحقيق ابعاد التنمية المستدامة .
الدراسات السابقة :

1. Shiva Damyar 2017

(Legal Review of Impact of BOT Contracts on Economic Development in the Country)

Purpose of the study: Investigating the Legal Nature of Negotiated Contracts for Economic Development Exploring the characteristics of contracts BOT

The most important conclusions: Bot contracts are one way to build and develop infrastructure projects in developing countries, and they work to attract investors

2. James 2014

(Sustainability and integrated reporting : opportunities for small and midsize companies)

Purpose of the study: Provide a clear picture of the current trend of sustainability to reveal the purpose that motivates the small and medium-sized unit, the trend towards integrated disclosure and evaluate successful strategies to integrate sustainability reports with the financial results of the economic units in order to provide useful information to all users

The most important conclusions: The majority of large and some small and medium-sized units that voluntarily disclose sustainability information in accordance with the principles of the global reporting initiative standards in order to provide high-quality information beneficiaries of these reports and enhance their profitability and reduce negative impacts on the environment conservation of resources and development

3. Muller 2011

(Quantitative sustainability disclosure an international comparison and its impact on investor valuation)

Purpose of the study: Explaining the importance of reporting quantitative information on sustainability for investors to identify the relationships between the disclosure of sustainability and the inconsistency of information

The most important conclusions: The disclosure of sustainability data leads to a reduction in information mismatch as well as an impact on investor ratings

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

الجانب النظري:

١- : عقود B.O.T

١-١ : مفهوم عقود B.O.T

ان مفهوم B.O.T يقصد به ثلاث كلمات الحرف الاول B الذي يرمز الى كلمة Build وتعني يبني او يشيد بغرض انشاء المشروع ، والحرف الثاني O الى Operate وتعني تشغيل او يدير ويعني تشغيل المشروع ، والحرف الثالث T الى Transfer بمعنى نقل اي نقل المشروع الى الدولة او الطرف الثاني من العقد، ويشير المصطلح الانجليزي (Build Operate Transfer) وتختصر (B.O.T) الى مجموعة من النظم التي تستخدم في تنفيذ وانشاء المشروعات ومن اهمها البنية التحتية، والفكرة الأساسية التي انبثق منها هذا النوع من العقود تتمحور حول تعاقد جهة ما غالبا ما تكون الحكومة، أو إحدى الهيئات في الدولة، مع شخص طبيعي من القطاع الخاص على إقامة مشروع معين على نفقته الخاصة على أن يظل المشروع في حيازته، مدة معينة من الوقت ، يكون له خلالها حق استغلاله وتحصيل إيراداته ، كلها أو الجزء الأكبر منها، على أن يقوم بتسليم المشروع إلى الدولة في نهاية هذه المدة. (الجنايني و المطيري ، ٢٠٠٦ : ٤).

تتسابق دول العالم لترتقي بالمشاريع من اجل توفير المستوى عالي للمواطنين من الخدمات المختلفة من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية، حيث تلجأ الحكومات خاصة في الدول النامية فيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية الى اقامة مشاريع عملاقة كإنشاء (ارصعة الموانئ البحرية ،المطارات ،المحطات الكهربائية) عن طريق ابرام عقود لإنشاء هذه المشاريع وتشغيلها واستثمارها مع مجاميع من المستثمرين القطاع الخاص (شركات او اشخاص من المواطنين او الاجانب) من اجل انجاز هذه المشاريع حيث ان ادخال القطاع الخاص يؤمن نوعية افضل ويوفر تكاليف هائلة لموازنة الدولة العامة من اجل بناء هذه المشاريع التي من الممكن ان تكبد الدولة مبالغ كبيرة او الاقتراض بفوائد كبيرة من اجل اتمام هذه المشاريع بنفسها حيث تذهب الدولة الى هذه المشاريع على اساس النظام العالمي للعقود والذي يعرف باسم (B.O.T) او عقود البناء والتشغيل والتحويل ، وكان رئيس وزراء تركيا Turgan Ozal هو أبرز من نادى في أوائل الثمانينات من القرن الماضي بتطبيق أسلوب BOT عند اجتماعه بشركات ومقاولات القطاع الخاص في بلده حيث شرح استراتيجيته في الإصلاح الاقتصادي و التنمية الاقتصادية وذلك من خلال اقتراح إسناد

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

مشاريع البنية التحتية إلى القطاع الخاص على أساس نهج اقتصادي مركب يدعى: إنشاء المشاريع واستغلالها من طرف القطاع الخاص ثم تحويل في مرحلة لاحقة إلى الدولة .

١_٢: تعاريف عقود (B.O.T)

تعرف عقود البوت تلك المشروعات التي تعهد بها الحكومة إلى إحدى الشركات اجنبية كانت او وطنية وسواء أكانت شركة من شركات القطاع العام أم القطاع الخاص وتسمى (شركة المشروع) وذلك لإنشاء مرفق عام وتشغيله لحسابها مدة من الزمن حيث تتولى شركة المشروع تمويل المشروع و اكماله ثم تحصيل عوائد من الجمهور المنفعين بخدمات المشروع ثم نقل ملكيته إلى الدولة أو الجهة الإدارية .(الحرازين، ٢٠١٥ : ٤٩)

و يعرف نظام BOT هو مزيج من الإدارة الخاصة والعامة تمنح الحكومة امتيازًا لصاحب المشروع الذي يستثمر ويسيطر عليه ويقوم بصرف المبالغ المالية اللازمة لبناء المشروع خلال هذه الفترة الزمنية لا تتحمل الحكومة أي مسؤولية عن أرباح وخسائر الشركة المنفذة للعقد حيث يقوم المستثمر بدفع الاموال اللازمة للاستثمار الذي يسترد تكلفته من أرباح التشغيل المتولدة خلال فترة الامتياز (Emmanuelle Auriol and Pierre M. Picard ، ٢٠١١ : ٩)

وتعرف ايضا عقود البوت من العقود الحديثة في المعاملات الاقتصادية الجديدة المحلية منها والدولية، وقد بدأ الاهتمام بهذه العقود منذ ثمانينات القرن الماضي ولم يكن لهذه العقود تعريف قانوني متفق عليه نتيجة للتطور المستمر لها ولاسيما في ظل العلاقات الاقتصادية بين الدول . (الشرع ، ٢٠١٠ : ٢١٤) كما يعرفها قسم آخر من الكتاب بأنه عقد تعهد بموجبه الدولة أو إحدى هيئاتها الإدارية إلى إحدى الشركات سواء أكانت أجنبية او وطنية من القطاع الخاص تسمى شركة المشروع، بامتياز للقيام بمشروع وغالباً ما يكون من مشاريع البنية الأساسية للدولة والمتعلقة بمرفق من مرافقها العامة وفي حال موافقة الدولة تقوم شركة المشروع وبحسب ما تقدمه من دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع بتصميمه وتشبيده وتملكه واستغلاله تجارياً لمدة معينة ينص عليها في العقد، علماً أن الدولة تسعى دوماً إلى تقصير مدة الامتياز كل ما أمكن ذلك، في حين أن شركة المشروع تعمل في الغالب على الحصول على أطول مدة ممكنة من الوقت ، لكي تكون كافية لاسترداد تكاليف التشييد فضلاً عن ذلك تحقيق ربح مناسب من عائد تشغيل المشروع ، وفي نهاية المدة المحددة المتفق عليها بين الدولة وشركة المشروع تقوم شركة المشروع بتسليم المشروع للدولة في حالة مقبولة وإمكانية تشغيله بانتظام ومن دون مقابل،(الروبي، ٢٠٠٤ : ١٧)

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

تعريف لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "اليونسترال" UNCITRAL

عرفت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي "اليونسترال" نظام (B.O.T) بأنه شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما مجموعة من المستثمرين يشار إليهم " بالاتحاد المالي للمشروع " امتيازاً لبناء مشروع معين وتشغيله وإدارته واستغلاله تجارياً لعدد من السنين تكون كافية لاسترداد تكاليف البناء إلى جانب تحقيق أرباح مناسبة من العائدات المالية من تشغيل المشروع واستغلاله تجارياً أو أي مزايا أخرى تمنح لهم ضمن عقد الامتياز، وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة من دون أية تكلفة أو مقابل تكلفة مناسبة يكون قد تم الاتفاق عليها مسبقاً في أثناء التفاوض على منح امتياز المشروع

تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO "اليونيدو"

يعرف الدليل الصادر من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) عقود الامتياز بنظام (B.O.T) بأنه اتفاق تعاقدى بمقتضاه يتولى احد أشخاص القطاع الخاص إنشاء أحد المرافق العامة الأساسية في الدولة بما في ذلك عملية التصميم والتمويل والقيام بأعمال التشغيل والصيانة لهذا المرفق، وتقوم هذه الشخصية الخاصة بإدارة وتشغيل المرفق من خلال مدة من الزمن، يسمح لها فيها بفرض رسوم مناسبة على المنتفعين من هذا المرفق وأية رسوم أخرى بشرط إلا تزيد عما هو مقترح في العطاء، وما هو منصوص عليه في صلب اتفاق المشروع لتمكين تلك الشخصية من استرجاع الأموال التي استثمرتها ومصاريف التشغيل والصيانة، فضلاً عن عائد مناسب على الاستثمار

ومن خلال ما طرح من تعريف يتفق الباحثان مع تعريف الدكتور محمد الروبي وآخرون، وذلك في محاولة الابتعاد عن الترجمة الحرفية للعقود إذ استبدلوه كلمة البناء بكلمة التشييد وكلمة التشغيل بكلمة الاستغلال وكذلك كلمة نقل الملكية بكلمة التسليم لتصبح عقود التشييد والاستغلال والتسليم بدلاً من عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية، حيث يصبح التعبير الجديد أدق من التعبير القديم من حيث ان كلمة التشييد ادق من كلمة البناء لأنه منفذ العقد لا يقوم ببناء المشروع فقط يجب ان يعد دراسات عن المشروع بجميع جوانبه و اعداد المشروع للعمل اما الاستغلال اشمل من كلمة تشغيل المشروع لأنه لا يقوم بتشغيل المشروع فقط وانما يقوم بالعديد من العمليات من اجل تحصيل الاموال اما التسليم ادق من نقل الملكية لان منفذ المشروع في عقد (B.O.T) لا يملك المشروع حيث يجب تسليم المشروع في نهاية مدة العقد.

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

كما أن الفقرة الأولى من المادة (٨٩١) من القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة (١٩٥١) ، إذ استعمل كلمة استغلال بدل التشغيل حيث اعتبر المشرع لهذا القانون بأن كلمة التشغيل ليست كافية لبيان الحقوق التي يتمتع بها المستثمر في أثناء مدة استغلاله المرفق.

١-٣ : أنواع التعاقدات الاستثمارية الحكومية

في إطار المتغيرات الاقتصادية التي يشهدها العالم وكذلك الحد من دور الحكومات في المجالات الاقتصادية حيث أصبحت تعني بالدرجة الأولى الأعمال الرقابية لهذا الشأن إلى جانب الضوابط توفير تشريعات لحماية المصالح الاقتصادية للمجتمع في ظل هذا جاء الاهتمام بنظام البناء والتشغيل والتمويل التي تعتبر من النظام الحديث نسبياً سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

وفي ظل سعي الدول لتحقيق الأزهار و الرفاهية للمجتمع وجدت الدول أن هنالك بديل يستطيع شغل حيز كبير من خطة تطوير مشاريع التنمية و تفعيل القطاع الخاص صاحب القدرة المالية الضخمة كما هو الطرف الآخر الذي يستطيع إنجاز المشاريع العملاقة التي تعجز عنها معظم الدول وعلى الاخص الدول النامية، حيث أصبحت تلك الشركات الخاصة شريكة مع الدولة من خلال نظام البوت كآلية اقتصادية مالية يرتبط مفهومها بوجود الدولة المتمثلة في السلطة المتعاقدة من جهة مع احد الاتحادات المالية الخاصة التي تشكل شركة المشروع من جهة أخرى وهذين الطرفين يمثلان المتعاقدين الرئيسيين في نظام البوت. (حصايم ، ٢٠١١ : ٤٢)

١. عقد البناء والتملك والتشغيل والتحويل (B.O.O.T):

وهو يختلف عن النموذج الكلاسيكي (B.O.T) في كون الشخص الخاص المتعاقد مع مناح الالتزام يمتلك المشروع طوال مدة العقد مما يعني وجود خصخصة مؤقتة لهذا المرفق محل العقد ومن ثم يقوم بإعادته الى الجهة الي ابرم معها العقد، وهذه الخاصية (خاصية التملك) لها انعكاساتها فيما يتعلق بتمويل المشروع للطرف الخاص المتعاقد.(UNCITRAL ، ٢٠٢٠ : ٢٤) ، وبرغم حصول خلط بين (B.O.O.T) و (B.O.T)، واستعمالهما على أنهما يعنيان الشيء ذاته أن المشروع في نهاية مدة العقد ستنقل ملكيته إلى الدولة إلا أن لكل منهما مدلولاً مختلفاً عن الآخر، في عقود (B.O.O.T) فان المستثمر يقوم بتشيد المشروع ويتولى إدارته وتشغيله ويملكه خلال مدة الامتياز وبانتهاء هذه المدة تنتقل هذه الملكية إلى الجهة الإدارية المتعاقد معها، بمعنى آخر تأخذ هذه الصورة شكل التنازل المرحلي أو الجزئي عن ملكية المشروع من قبل الجهة الإدارية المتعاقدة طوال مدة الامتياز، بينما في عقود (B.O.T) التي يتم فيها تشيد المشروع لحساب الجهة الحكومية المتعاقدة تظل لها ملكية المشروع

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

طالما أن المشروع يشيد لحسابها وينصب الامتياز على تعهد المستثمر بتمويل تشييد المشروع وإدارته وتشغيله، ومن خلال ذلك يستطيع أن يسترد ما تحمله من نفقات، فضلاً عن ذلك تحقيق هامش من الربح نظير المخاطر التي يتحملها والخدمات التي يقدمها على أن تأخذ الجهة الحكومية المشروع بعد انتهاء مدة المشروع. (حمادة ، ٢٠١٢ : ١٠٠)

٢. عقد البناء والتملك والتأجير والاعادة (B.O.L.T) :

وفيه يقوم المستثمر ببناء المشروع لحساب الدولة وتملكه ثم القيام بتأجيره لفترة أخرى، ويقوم بإعادته إلى الدولة في نهاية مدة الإيجار (غانم، ٢٠٠٩ : ٨٩).

٣. عقود التشييد والتأجير و التحويل (B.L.T)

اصطلاح B.L.T هو اختصار لثلاث كلمات انكليزية هي Build Lease Transfer أي التشييد ثم استئجار المشروع من الإدارة المتعاقدة ثم إعادة حيازته للدولة. ففي هذا النوع من العقود تتيح الحكومة الفرصة للمستثمر لبناء المشروع أو المرفق العام ، وتأجير المشروع له لمدة زمنية معينة يحددها العقد على أن تحول ملكية المشروع مع نهاية العقد إلى الدولة مع أحقية المستثمر في الحصول على إيرادات المشروع خلال استئجاره وتشغيله له ، على أن يسدد القيمة الإيجارية المتفق عليها بين الطرفين خلال مدة العقد. (تيشوري ، العدد ٣٠٨ ، ٢٠١٠)

٤. عقود التشييد والتمليك والتشغيل Build-Own-Operate (B.O.O)

يعني البناء وملكية الملتزم للمشروع أثناء مدة العقد ، وحقه في التشغيل طوال هذه المدة المذكورة ، وهذه العقود تبرم بين الإدارة والمستثمر أو مجموعة من المستثمرين بهدف إقامة المشروع وتأسيسه وتملكه بواسطة الشركة المتعاقدة والتي تتولى أيضاً الإشراف على التشغيل أثناء مدة العقد ولا ينتهي هذا النوع من المشروعات بتحويله إلى الملكية العامة مثل عقدي B.O.T ، إنما بعد انتهاء مدة العقد يتم تجديده أو ينقضي العقد بسبب انتهاء العمر الافتراضي للمشروع أو قد تنتقل أصول المشروع إلى الدولة ، ولكن ليس بلا مقابل كما هو الحال في عقد B.O.T وإنما مقابل تعويض الملاك عن حصص الملكية بعد تقييم كامل المشروع ، حيث يحق للإدارة المتعاقدة بعد ذلك التعاقد مع آخرين على إدارة المشروع ذاته. (UNCITRAL ، ٢٠٢٠ : ٢٤)

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

٥. عقود التصميم والبناء والتمويل والتشغيل (D.B.F.O)

هذا هو احد العقود المستحدثة في مجال الاستثمار وتعد تسمية (D.B.F.O) اختصار للكلمة الانجليزية (Design ,Build , Finance, And Operate) وفي إطار صيغة هذه العقود يتم التعاقد بين الدولة من جهة وشركة المشروع من جهة أخرى، على أن تلتزم شركة المشروع بإعداد كافة التصميمات اللازمة للمشروع محل العقد، ثم في مرحلة لاحقة تقوم بتشديد المشروع وفقاً للتصاميم المعدة مسبقاً، وتمويل عملية البناء وبعدها تقوم شركة المشروع بعملية التشغيل والاستغلال وعادة ما تلجأ الدولة المضيفة لهذا النوع من الصيغ التعاقدية في المشروعات التي تتطلب إعداداً وتصميماً مسبقاً قبل التنفيذ كإقامة الانفاق و الجسور والموانئ والمطارات، حيث يقع على شركة المشروع واجب الالتزام بتشديد المشروع وفقاً للتصاميم المتفق عليها تماماً، وبإمكان شركة المشروع في عقود (D.B.F.O) أن تسترد ما كانت قد أنفقتة من تمويل أثناء إعداد التصميمات أو أثناء فترة التشديد وذلك من خلال قيامها باستغلال هذا المشروع طيلة فترة الامتياز الممنوح وحصولها على هامش ربح . (المبروك ، العدد ١٩ : ٧٣)

٦. عقود التشييد والتسليم والاستغلال B.T.O

ويقصد بهذا النوع من العقود تعاقد الحكومة مع المستثمر الخاص على تشييد المشروع ثم التخلي عن ملكيته لصالح للحكومة التي تبرم عقداً آخر لإدارة وتشغيل المشروع خلال مدة العقد وذلك مقابل الحصول على إيرادات التشغيل، وبذلك تصبح الحكومة مالكة للمشروع في بداية المشروع وليس في نهاية مدة المشروع كما في عقود (B.O.T) وأهم مجالات هذا النوع من العقود في مجال السياحية و الفنادق . (خليل ، ٢٠٠٢ : ٢١)

٧. عقود التحديث والتملك والاستغلال والتسليم (M.O.O.T)

يعد هذا النوع هو الآخر من صيغ التعاقد المستحدثة، وترجع تسمية هذه العقود بعقود (M.O.O.T) وفي هذا النوع من العقود والمتعلق تطوير أو تحديث إحدى مشروعات البنية التحتية الموجودة والمشيدة أصلاً، يتم إبرام عقد (M.O.O.T) بين شركة المشروع أو المطور من جهة والدولة المضيفة من جهة أخرى تقوم خلالها شركة المشروع بتحديث وتطوير المشروع محل العقد (M.O.O.T) عن طريق حيازته طيلة فترة الامتياز الممنوح، وهنا يتضح لنا بأن شركة المشروع لا تقوم بأي بناء أو استحداث للمشروع في عقد (M.O.O.T) وإنما تقوم بتطوير وتحديث مشروع قائم أساساً، وتحصل من خلال حيازتها له على مقابل مالي من جمهور المنفعين يكون كافياً لأن تسترد شركة المشروع مصروفاتها ونفقاتها المترتبة على عملية

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

التحديث والتطوير مع هامش ربح معقول وبالتالي فإن شركة المشروع لا تملك هذا المشروع وإنما تحوزه لفترة زمنية محددة في عقد (M.O.O.T) وذلك لأغراض التطوير والتحسين والتحديث. (المبروك ، العدد ١٩)

٨. عقود التجديد و التملك والتشغيل (R.O.O)

تتعاهد الحكومة مع المستثمر الخاص من أجل تجديد احد المشاريع العامة التي تحتاج الى ذلك، سواء من حيث المباني او الآلات او المعدات او وسائل النقل وغيرها في مقابل ان يمتلك المستثمر المشروع، ويتولى تشغيله والحصول على إيراداته ، على ان تحصل الحكومة منه على مقابل انتقال ملكية المشروع اليه. (الحرازين، ٢٠١٥ : ٥٥)

٩. عقد التأجير و التجديد و التشغيل و نقل الملكية (L.R.O.T)

وتتميز هذه الصورة من العقود بأن الدولة تمتلك مشروع ما يحتاج إلى تجديد وصيانة، فتقوم بتأجيره لأحد الجهات كي تقوم بإجراء الإصلاحات والتجديدات اللازمة، وذلك نظير السماح لها بالاستفادة من عوائد المشروع، على أن تعيده للدولة في نهاية مدة عقد الإيجار. (الذبابي، ٢٠١٤ : ١٠)

١_٤ : مميزات عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (B.O.T)

لا بد لكل نظام ان يتمتع بمزايا، أو عيوب تنتقص من فاعليته، فلا يوجد نظام متكامل الصفات وخالي من العيوب لا بل أن نجاح هذا النظام أو إخفاقه يتوقف على عدد من العوامل من خلالها يتم تقييمه. وأن عملية التقييم عقود الـ T.O.B لا بد وأن تتم في إطار أهداف الدولة السياسية وظروفها الاقتصادية.

تتمتع عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية بالعديد من المزايا التي تجعلها صالحة للأخذ بها كنظام تعاقدى ما بين المستثمر و الدولة لإنشاء المرافق العامة ومشاريع البنية الأساسية ومن أبرز هذه المزايا التي يتصف بها عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية:

١. التخفيف من العبء على الموازنة العامة والموارد الحكومية المحدودة، فمن خلال هذه العقود تقوم شركة المشروع او المستثمر بتحمل كلفة تمويل المشروعات التي قد تقام بأسلوب عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية و إدارتها مما يساعد الدولة على التفرغ إلى المشاريع الأخرى التي تبدو أكثر اهمية. (سلامة، ٢٠٠٨ : ٥٢)

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

٢. .تزداد أهمية هذه العقود وتتعاظم، إذا كانت شركة المشروع مستثمراً أجنبياً الأمر الذي يعني إدخال تمويل خارجي و استثمارات جديدة وما يتبع ذلك من تحسن في ميزان المدفوعات، وخفض العجز في الموازنة العامة وتعزيز حصيلة الدولة من العملة الأجنبية. (نصار ، ٢٠٠٢ : ٤٣)
٣. .إتاحة الفرصة لإقامة مشروعات جديدة إذ تهدف هذه العقود إلى إقامة مشاريع، ومرافق جديدة مما يسهم في إتاحة العديد من فرص العمل وخفض نسبة البطالة علاوة على الدور الذي تقوم به هذه المشروعات في توفير الخدمات لجمهور المنتفعين كإنشاء محطات الكهرباء و الطرق او الأنفاق وغير ذلك من الخدمات. (سلامة ، ٢٠٠٨ : ٥٢)
٤. .زيادة فرص التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا، ذلك أن عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية تلعب دوراً هاماً في عملية نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية فمن مصلحة شركة المشروع التي تكلف بإنشاء المرافق العامة وتشغيلها أن تستخدم التكنولوجيا الحديثة في إقامة هذه المرافق إذ يلعب هذا الأمر دوراً كبيراً في تحسين سمعتها على الصعيد الدولي وزيادة فرصها في الحصول على المزيد من المشروعات وازدياد خبرتها، وتحقيق المزيد من النجاحات في الدول النامية التي تحتاج إلى المزيد من الخبرة والتكنولوجيا في تنفيذ هذه المشاريع. (سري الدين ، ٢٠٠١ : ١٨٧)
٥. .مساعدة الجهات الحكومية على الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في إقامة المرافق، وتقديم الخدمات، و أن استفادة القطاع الحكومي في خبرات القطاع الخاص في تقديم الخدمة يسهم في تحسين أداء هذه الخدمة وتطويرها، وزيادة ثقة المواطن بمستوى هذه الخدمة المقدمة له وبالتالي تحسين صورة الحكومة .
٦. .الحفاظ على أملاك الدولة، لأن الملكية في المشروعات التي تقام بأسلوب عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية لا تنتقل إلى القطاع الخاص بل تنتقل إلى ملكية الدولة في نهاية مدة العقد.(سلامة ، ٢٠٠٨ : ٥٢)
٧. .تجنب الاقتراض من الخارج، فعندما تقوم الحكومة بالتعاقد مع شركة ما لإقامة المرافق العامة أو المشاريع فإنها تعفي نفسها من طلب القروض من الخارج وما ينتج عن هذه القروض من فوائد مالية ضخمة، وذلك لأن شركة المشروع وفقاً لعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية هي التي يقع على عاتقها تحمل التكاليف المالية لإقامة هذه المشاريع. (جعفر ، ٢٠٠٧ : ٩٠)

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

١_٥: عيوب عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية

بالرغم من المزايا العديدة التي تتمتع بها عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية التي تجعلها صالحة للأخذ بها كنظام تعاقدية تلجأ إليه الإدارة عند رغبتها في إنشاء المشاريع و المرافق العامة وفقاً لهذا الأسلوب إلا أن لهذه العقود العديد من العيوب منها:

١. الدخول في علاقات تعاقدية متشابكة، فكثيراً ما تقتضي مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية الدخول في علاقات تعاقدية متعددة مما يتطلب إنفاق مبالغ مالية كبيرة من أجل الإعداد والتحضير لمستندات التعاقد، وتدريب ممثلين وفنيين واستشاريين وقانونيين وهو ما يستنزف أموالاً طائلة بالنسبة للأجهزة الحكومية. (سلامة، ٢٠٠٨: ٥٣)

٢. في كثير من الأحيان ما لجأ المستثمر (شركة المشروع) سواء كان وطنياً أم أجنبياً إلى السوق المحلي من أجل الحصول على التمويل اللازم؛ لإقامة المشروع بدلاً من تحويل هذه الأموال من الخارج ثم يقوم باستخدام هذا التمويل الذي حصل عليه من السوق المحلي لاستيراد الأجهزة والمعدات من الخارج، مما يرفع الطلب على العملات الأجنبية، وأحداث الضغط على السيولة المتاحة في السوق الداخلي، الأمر الذي ينعكس سلباً على العملة الوطنية ويؤدي إلى انخفاض قيمتها.

٣. ارتباط عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية بالاحتكار، وهو من الشروط التي تضعها شركة المشروع لكي تضمن سيطرتها على السوق، وعدم منافستها في الخدمة التي تقدمها لكي تتمكن من استرداد ما أنفقته من أموال، ويترتب على ذلك ما يترتب على الاحتكار من أضرار ومساوئ، وإذا لم يرتبط المشروع بالاحتكار، فإن الدولة التي يقام فيها المشروع تكون ملزمة بشراء الخدمة المقدمة من المشروع، كما يحدث في محطات الكهرباء فعلى سبيل المثال في مشروعات الكهرباء، قد تتفق الحكومة على سداد مبلغ معين في مدفوعات القدرة الإنتاجية، بحيث يغطي هذا المبلغ نسبة معينة من الطاقة الكهربائية المنتجة سواء استهلكت الحكومة هذه النسبة أم لا، كما تضمن حداً أدنى من التشغيل، كما هو الحال عند إنشاء المطارات والطرق. (ناصر، ٢٠٠٦: ١٥٦)

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

٤. قد يصعب في الكثير من الأحيان تحقيق الميزات التي يهدف عقد البناء والتشغيل ونقل الملكية إلى تحقيقها نتيجة لزيادة أعباء الاستيراد من الخارج، وقيام المستثمر بتحويل ونقل الأرباح إلى الخارج، وما يترتب على ذلك من التأثير على مقدار السيولة في السوق المحلي. يضاف إلى ذلك شراء الدولة للإنتاج، وارتفاع كلفة المشروعات، فقد تلتزم الدولة بموجب العقد بشراء المنتج، ومع طول مدة العقد، وما قد يرافقها من تبدل بالأسعار نحو الارتفاع، فإن الدولة تكون ملزمة بالدفع على أساس الأسعار الجديدة، الأمر الذي يؤدي إلى تحملها مبالغ تتزايد باستمرار خاصة إذا ما كانت شركة المشروع تقوم بتحويل أرباحها إلى الخارج، دون أن تستثمر أي جزء من هذه الأرباح داخل الدولة. (ناصر، ٢٠٠٦ : ١٥٧)
٥. طول مدة العقد، حيث أن مدة التعاقد في عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية تمتد إلى فترات زمنية طويلة، وهو أمر في غاية الخطورة، لما ينتج عنه من تقييد لأجيال متعاقبة يتوجب عليها الالتزام بنتائج العقد، كما أن المدة تصبح طويلة جداً بالنسبة لإعادة ملكية المشروع إلى الدولة، وما يترتب على ذلك من تأخير كبير في استفادة الدولة من عوائد المشروع، مما يلحق الضرر بالمصلحة الاقتصادية للدولة، علاوة على ما قد ينتج عن ذلك من أضرار بالمصالح السياسية، ولعل مشروع قناة السويس يعد مثلاً بارزاً في هذا الشأن، حيث امتد الالتزام لتسعة وتسعين عاماً نتج عنه ما يعرف بالعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. (ناصر، ٢٠٠٦ : ١٥٨)
٦. إلزام جمهور المنتفعين بتكاليف إضافية، وذلك بسبب طول مدة العقد حيث يتكبد المنتفعون في المرفق، أو المشروع نفقات ربما تتجاوز ما يحققه المشروع من وفر لمصلحة المنتفعين على المدى البعيد بسبب طول مدة العقد، كما أشرنا، والتي قد تصل إلى عشرات السنين يلتزمون خلالها بدفع الرسوم خلال هذه المدة مهما تغيرت، أو ارتفعت قيمتها مقابل الخدمة التي يتلقونها. (ناصر، ٢٠٠٦ : ١٥٨)
٧. ضعف سيطرة الدولة، ذلك أن طول مدة التعاقد في عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية، واتصاف الأعمال الحكومية بالبيروقراطية، قد يؤدي إلى تراجع سيطرة الحكومة على مراحل المشروع المختلفة، مما يحول دون تأكدها في مطابقة المشروع للمواصفات المتفق عليها، والمعايير المعمول بها في الدولة، وهو ما يؤثر سلباً على حسن سير المشروع، والخدمات التي ينتظر أن يقدمها. (ناصر، ٢٠٠٦ : ١٥٩)

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

٨. -إن بعض المستثمرين قد يحاولون استخدام معدات قديمة ،او تكنولوجيا متأخرة نسبياً ، مما قد لا يوفر الجوانب الفنية اللازمة لخلق كوادر جديدة قادرة على استيعاب المستحدثات الفنية، ونقلها مع امكانية اهمال المستثمرين في صيانة المشروع كلما اقتربت مدة انتهاء فترة التشغيل ونقل ملكية المشروع إلى الدولة.

ان العيوب ليس في جوهر عقود البناء والتشغيل والتحويل انما في التصرفات الخاطئة المتبعة من قبل الدولة من حيث التشريعات القانونية وطرق التعاقد الخاطئة والقصور من قبل الاشخاص المعنيين في صياغة العقد مع الجهات المستثمرة، بالإضافة الى ظهور صفقات فساد مالي في الدول النامية عند ابرام مثل هذه العقود .

ويوصي الباحث زيادة الرقابة على هذه المشاريع لتجنب صفقات الفساد ،مع وضع قوانين وتشريعات تساعد على جذب هكذا نوع من العقود مع وضع آلية مناسبة للتعاقد وصياغة العقود.

٢_١ : التنمية المستدامة :

التنمية المستدامة هي التنمية التي ترضي الاحتياجات الحالية و اشباعها دون تعريض أجيال المستقبل للخطر مع اخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية القابلة للتجدد . (Remigijus Ciegis ، ٢٠٠٩ : 62)
ظهر مصطلح التنمية المستدامة لأول مرة في منشور صدر من قبل الاتحاد الاوربي من اجل حماية البيئة في سنة ١٩٨٠ لكنه لم يتداول على نطاق كبير الى بعد ان اعيد استخدامه في تقرير مستقبلنا المشترك المعروف بتقرير برونتلاند والذي صدر سنة ١٩٨٧ عن اللجنة العالمية الامم المتحدة للبيئة والتنمية تحت اشراف رئيس وزراء النرويج غرو هارم برونتلاند

اما في تسعينيات القرن العشرين توجهت اهتمامات الحكومات تجاه التنمية المستدامة حيث اعتبرت وسيلة لتحقيق العدالة في توزيع الثروات بين كافة الاجيال الحالية واللاحقة ، وتشكل التنمية المستدامة اداة لمعالجة انواع المشاكل المختلفة للأفراد ، حيث يعتبر الفقر والركود الاقتصادي الذي تعيشه بلدان الدول النامية احدى هذه المشكلات مما يتطلب حلول يعالج المشكلات السابقة المنبثقة من الفقر وتلوث بيئي وبطالة وتفاوت اقتصادي وهذا لا يعني ان هذه العملية التنمية المستدامة يمكن الوصول اليها بسهولة ولكن ذلك يتطلب السعي لتحقيق الاهداف المنشودة من نموذج التنمية المستدامة التي تكون بدورها معقدة والتي تجمع بدورها بين الانصاف والكفاءة بين الاجيال والجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. (Remigijus Ciegis and others ، 2009 : 28)

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

٢_٢ : التنمية المستدامة نظرة تاريخية : (العايب عبد الرحمن ، ٢٠١١ : ١٨-١٩)

لقد مرت التنمية المستدامة في عدة مراحل منها :

١. في سنة ١٩٦٨ إنشاء نادي روما التي تعد أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئة وبالتالي التنمية المستدامة لقد ضم هذا النادي عدد من العلماء والاقتصاديين والمفكرين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراء أبحاث تخص مجال التطور العلمي لتحديد حدود النمو في الدول المتقدمة.

٢. في سنة ١٩٧٢ ينشر نادي روما تقرير مفصل حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية وتوقع ذلك حتى سنة ٢٠١٠ و من أهم النتائج هو انه سيحدث خلا خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها.

٣. في سنة ١٩٧٢ انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم حيث تم خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية وطالبت الدول النامية بأن لها الأولوية في التنمية إذا يجب تحسين البيئة وتقادي التعدي عليها وبالتالي ضرورة تضيق الفجوة ما بين الدول الغنية والفقيرة.

٤. في سنة ١٩٨٢ وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير عن حالة البيئة العالمية وكانت أهمية التقرير انه بنى على وثائق علمية وبيانات إحصائية أكدت الخطر المحيط بالعالم .و قد أشار هذا التقرير إلى أن أكثر من 25 ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض . كما أفاد التقرير أن الأنشطة البشرية أطلقت عام ١٩٨١ في الهواء ٩٩٠ مليون طن من أكسيد الكبريت و ٦٨ مليون طن من أكسيد النتروجين و ٥٧ مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و ١٧٧ مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة و متنقلة (Julien HAUMONT et Bernard MAROIS, 2010, ١٩)

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

٥. في 1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة الهدف منه توجيه وتقييم أي نشاط بشري من شأنه التأثير على الطبيعة ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

٦. سنة ١٩٨٧ قدمت اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك" ويعرف كذلك بنقرير بورتلاند، حيث اظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على انه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

٧. في ١٩٩٢ انعقدت قمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل والتي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار والتنمية. خلال هذه القمة كانت التنمية المستدامة هي المفهوم الرئيسي للمؤتمر، الذي صدرت عنه وثيقة الأجندة ٢١ والتي تحدد المعايير الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية لكيفية تحقيق التنمية المستدامة كبديل تنموي للبشرية لمواجهة احتياجات وتحديات القرن الحادي والعشرين. وهذا على غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي، وقد خرج المؤتمر بهذه النتائج:

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي
- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار
- جدول أعمال أجندة القرن ٢١ لتطبيق ميثاق الأرض
- وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية
- إقرار إتاحة التقنية البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية
- بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

٨. سنة 1997 إقرار بروتوكول كيوتو الذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتناس الغازات الدفيئة.

٩. سنة ٢٠٠٢ عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف

التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال (Julien)

(19 : 2010، HAUMONT et Bernard MAROIS

• تقويم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992

- استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة
- اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها
- تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

٢_٣ : ابعاد التنمية المستدامة

لكي ندرك الاستدامة يجب أن تأخذ في الاعتبار ثلاثة ابعاد رئيسية النفوذ ، ما يسمى بـ "الركائز الثلاث للاستدامة" وما يقابلها الجوانب التي هي الجانب الاجتماعي والاقتصادي والبيئي. هذه الجوانب الثلاثة مترابطة ، وإذا تم دمجها وتطبيقها في الواقع العالم يمكن أن تخلق قاعدة ثابتة لعالم مستدام منه يمكن للجميع الاستفادة .

البعد البيئي:

من أجل تحقيق الاستدامة البيئية ، يجب الحفاظ على البيئة الطبيعية إجمالي الوظائف والفائدة لفترة طويلة من الزمن .من الأفضل أن الإجراءات ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار التوازن في بيئتنا الطبيعية في نفس الوقت تعزيز معدلات النمو الإيجابية .أي تصرفات تعطل توازن يجب تجنب البيئة ولكن في حالة حدوثها يجب أن تقتصر على أقل مدى .يجب مراعاة التأثيرات البيئية لأي إجراء أو قرار . هناك مجموعة متنوعة من القضايا المتعلقة بالاستدامة البيئية من التلوث إلى إدارة الموارد الطبيعية .الغرض الرئيسي من البيئة

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

الاستدامة لتقليل تأثير الأنشطة البشرية على البيئة و علاوة على ذلك ، نشجع على استعادة موطننا الطبيعي والمحافظة عليه.

البعد الاجتماعي: (لبال نصر الدين ، ٢٠١٢ : ١٧-١٨)

تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد الإنساني إذ تجعل من النمو وسيلة للاندماج الاجتماعي وضرورة الإنصاف بين الأجيال من خلال الحصول على الخدمات التعليمية والصحية ووضع المعايير الأمنية واحترام حقوق الإنسان ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري بالعناصر الآتية : تثبيت النمو السكاني والتوزيع الأمثل للسكان وذلك من خلال توسيع المناطق الحضرية حيث أن هذه المدن تقوم بتركيز النفايات والمواد الملوثة التي تتسبب في الخطورة المستقبلية على الصحة وتدمير النظم الطبيعية المحيطة

البعد الاقتصادي : (مريم حسيني ، ٢٠١٤ : ٣٠-٣١)

يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويستند هذا العنصر على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر مع الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية وتمثل العناصر التالية البعد الاقتصادي

- النمو الاقتصادي.
- العدالة الاقتصادية.
- إشباع الحاجات الأساسية.

خصائص التنمية المستدامة : (أبو النصر مدحت ، التنمية المستدامة ، ٢٠١٧ ، ٨٤)

١. تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيدا واشد تدخلا خاصة في ما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية .
٢. تتوجه الى تلبية متطلبات واحتياجات اكثر الشرائح فقرا في المجتمع وتحاول تقليل الى حد ما من تفاقم الفقر في انحاء العالم من خلال تحقيق التوازن بين مختلف شرائح المجتمع .
٣. تقوم على فكرة العدالة بين الشعوب والاجيال والافراد الى جانب الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع في الأنشطة التنموية بما يسهم في رفع مستوى المعيشة .
٤. ان التنمية المستدامة تعتبر طويلة المدى حيث تعتمد على تقدير الامكانيات الحالية مع مراعاتها حق الاجيال القادمة في الموارد المتاحة .

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تطبيقية

٢_٤ : اهداف التنمية المستدامة (Sarabu, Vijay. (2017).

تهدف التنمية المستدامة إلى خلق تحسينات مستدامة في نوعية الحياة لجميع الناس ، وهذا يجب أن يكون الهدف الرئيسي لسياسة التنمية .وعليه ، فإن الأهداف الرئيسية للتنمية المستدامة مذكورة على النحو التالي:

١. تسريع النمو الاقتصادي
٢. تلبية الاحتياجات الأساسية
٣. رفع مستويات المعيشة
٤. المساعدة في ضمان بيئة نظيفة خالية من جميع أنواع التلوث
٥. الحفاظ على وتعزيز مخزون رأس المال البيئي والبشري والمادي
٦. الإنصاف بين الأجيال و الرقابة الصارمة بشكل عام على الاستغلال الإجمالي للموارد الطبيعية لكل بلد.

اما الاهداف التي وردت في تقرير الأمم المتحدة :

١. القضاء على الفقر .
٢. القضاء التام على المجاعة .
٣. الصحة الجيدة .
٤. المساواة بين الجنسين .
٥. التعليم الجيد .
٦. طاقة نظيفة ومتجددة بأسعار معقولة
٧. مياه عذبة ونظيفة .
٨. مدن ومجمعات محلية مستدامة .
٩. العمل اللائق ونمو في الاقتصاد .

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تطبيقية

١٠. العمل نحو تحسين المناخ .

١١. الحياة تحت الماء.

١٢. الحياة في البر .

١٣. السلام والعدل و المؤسسات القوية .

ومن خلال ما طرح يتضح ان لعقود (B.O.T) دور في العمل على تحقيق التنمية المستدامة حيث من خلال هذه العقود يتم بناء مشروع كامل تحتاجه الدولة بدون صرف أي مبالغ من قبل الدولة أي تلبية الاحتياجات الحالية بدون المساس بحصة الاجيال اللاحقة ، كما يمكن من خلال هذه العقود ان تعمل تحقيق ابعاد التنمية المستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية .

الجانب العملي :

٣_١ :نبذة عن عينة الدراسة : (محطة كهرياء بسماية الغازية)

تعد محطة بسماية احد اكبر المحطات لتوليد الطاقة الكهربائية بطاقة اجمالية تبلغ ٤٥٠٠ ميغاواط المحطة تتكون من ثمانية وحدات غازية (Frame 9-FA) سعة الوحدة الواحدة ٢٦٠ ميغاواط، أي أن مجموع طاقة التوربينات الغازية تكون ٣١٢٠ ميغاواط. ، حيث أن هذه التوربينات الغازية تعمل بنوعين من الوقود (الغاز الطبيعي والوقود السائل / الديزل).

وفي نفس الوقت تم البدء بإنشاء الدورة المركبة (Combined Cycle) للاستفادة من الحرارة المنبعثة من العوادم الخارجة من التوربينات، وذلك بإعادة استخدام الحرارة من خلال مراحل خاصة Heat Recovery Steam Generators HRSG ، وبطاقة ١٣٨٠ ميغاواط ،ثمانية توربينات غازية نوع (C7) دون استهلاك وقود إضافي، وهذا يؤدي الى زيادة كفاءة الإنتاج و تقليل استهلاك الوقود وتخليص البيئة من مخلفات الاحتراق وتقليل كمية الكربون المنبعث للجو، ومع الدورة المركبة فأن طاقة المحطة أصبحت ٤٥٠٠ ميغاواط.

ويعتبر هذا المشروع من المشاريع المهمة جداً في المنطقة، وتتضمن الأجزاء الرئيسية للدورة للمحطة ما يلي:

١. التوربينات الغازية من نوع (FA٩) صنع شركة (GE) الأمريكية.

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تطبيقية

٢. التوربينات البخارية من نوع (C7) صنع شركة (GE) الأمريكية.
٣. المراحل (HRSG) من شركة (CMI) البلجيكية.
٤. انظمة التبريد بالماء (WCT) من شركة (Enxio) الألمانية.
٥. انظمة التبريد بالهواء من شركة (Enxio) الألمانية.
٦. المحولات الرئيسية والفرعية من شركة (Siemens) الألمانية.
٧. نظام التحكم الرئيسي من شركة (Emerson) الامريكية.
٨. منظومه تقليل ضغط الغاز من شركة (Petro Gas) الهولندية.

كما تشتمل المحطة على معدات وانظمة حديثة مكمله للمشروع مع ملحقاتها كاملة ويتم نقل الطاقة المنتجة عبر خطوط نقل متعددة من خلال محطات ثانوية بطاقة ٤٠٠ كيلو فولت و ١٣٢ كيلو فولت من شركة (ABB) السويدية، وتوفر المحطة حوالي ٨٠% من حاجة بغداد للكهرباء، تمتد المحطة على مساحة ٣٤٠ دونم وتقع جنوب شرقي بغداد على بعد ٢٥ كم عن بغداد .

٣_٢ : دراسة ميدانية لدور عقود (B.O.T) في عينة البحث لدعم التنمية المستدامة :

حيث تهتم المحطة الجوانب البيئية من تشجير المساحات الخضراء والمعالجات للغازات المنبعثة من المحطة والغازات المستخدمة لتوليد الطاقة حيث تم تصميم صمامات عدد ٢ على الانبوب الرئيسي القادم للمحطة لتصفية الغاز الداخل للمحطة لردائه هذا الغاز وكثرة انبعاثاته الضارة تم تصميم هذه الصمامات من اجل تنقية الغاز والحفاظ على البيئة اما الغازات المنبعثة من المحطة فيتم فلترتها من خلال عدد من الفلاتر من اجل تقليل الانبعاثات حيث كانت تبدل هذه الفلاتر اسبوعيا وبعدد تثبيت الصمامات و تشجير المساحات الخضراء اصبح تبديل الفلاتر كل اسبوعين او ثلاث اسابيع وذلك بسبب تقليل الانبعاثات الواصلة الى الفلاتر و تقليل الاتربة المتطايرة ، حيث تقدر الكلفة التقريبية للمصاريف المصروفة على الجوانب البيئية (٩٠٠٠٠٠٠) تسعة مليون دولار .

اما الجوانب الاجتماعية فقد قامت الشركة المنفذة للمشروع بتوفير الخدمات للقرى القريبة من المشروع من خلال اكساء الشوارع و تنظيف المجاري المائية ٤ مرات في السنة الممتدة الى القرى المجاورة وتشغيل ابنائهم وتجهيز قرى بالماء العذب من خلال مد انبوب ماء الى قراهم والعديد مع ترميم ١٠ مدارس في

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

منطقة النهروان القريبة الى المحطة من الامور التي خدمت الساكنين قرب المحطة، كما تقدر المصايف المصروفة على الجوانب الاجتماعية (٤٠٠٠٠٠٠) اربعة مليون دولار .

اما الجوانب الاقتصادية فان المحطة تعتبر استثمار أي ان الشركة المنفذة تقوم ببناء المحطة وادارتها وتشغيلها حيث يوفر اعباء مالية كثيرة على الموازنة العالمية لو ان الدولة هي من قامت ببناء هذا المشروع الضخم حيث وصلت الكلفة التقريبية للمشروع الى (٤٥٠٠٠٠٠٠٠) اربعة ونصف مليار دولار ، حيث ان هذه المشاريع الضخمة تتطلب مبالغ كبيرة جدا قد تسبب اعباء على الموازنة العامة للدولة وفي نفس الوقت انخفاض ايرادات النفط بسبب انخفاض سعر برميل النفط مع زيادة في العجز المخطط للموازنة اصبح الحل الامثل لتلبية رغبات و احتياجات الحكومة في الوقت الحالي من مشاريع بدون المساس بحقوق الاجيال القادمة من التخصيصات المالية والاحتياطات هي تنفيذ المشاريع حسب طريقة عقود (B.O.T) .

تم تزويد الباحثان بهذه البيانات من خلال الدراسة الميدانية وهي تخص تقارير تعود للشركة . ومن خلال ما طرح تبين اثبات فرضية البحث حيث ان تنفيذ المشاريع باستخدام اسلوب عقود B.O.T ساعد في تحقيق جوانب التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية .

٤_١ : الاستنتاجات :

١. ان المشاريع المنفذة على طريقة عقود (B.O.T) تهتم بجوانب وابعاد التنمية المستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية .
٢. ان الاهتمام بالجانب البيئي في مشاريع (B.O.T) يعود بالنفع المشترك على صاحب المشروع والبيئة حيث من خلال فرش المساحات الخضراء سوف يساعد على تقليل الاتربة المتطايرة أي تقليل التلوث وزيادة المساحات الخضراء مع الحفاظ على الفلاتر لوقت اطول أي تقليل المصاريف على صاحب المشروع .
٣. ان الاهتمام بالجوانب الاجتماعية من قبل مشاريع (B.O.T) سوف يولد دافع نفسي للعاملين من اجل الحفاظ على المشروع .

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

٤. ان المشاريع المنفذة بصيغة عقود (B.O.T) تعمل على بناء مشاريع عملاقة بدون الحاجة الى صرف مبالغ من الموازنة العامة للدولة .

٤_٢ : التوصيات :

١. زيادة الاهتمام بهذا النوع من العقود لما فيه من منافع كثيرة و امكانية النهوض بالواقع الحالي ومن قلة تمويل المشاريع من قبل الدولة والعجز الحاصل في الموازنة والمشاكل البيئية المتمثلة بالتلوث الحاصل في المشاريع التي لا تراعي البيئة والجوانب الاجتماعية المتمثلة بالبطالة والجوانب الاقتصادية ايضا.
٢. تفعيل الرقابة الحكومية على هذا النوع من العقود لمراقبة تنفيذ ما متفق عليه في العقد المبرم .
٣. تشكيل لجنة مختصة لصياغة العقود المستقبلية بصيغة (B.O.T) ولتجنب الاخطاء السابقة .
٤. ضرورة الحفاظ على نسبة محددة من العمالة المحلية طيلة فترة العقد لاكتساب الخبرات ومعرفة تشغيل هذه المشاريع .
٥. ضرورة تشريع قوانين تدعم الاستثمار بصورة عامة ومنها عقود (B.O.T) في العراق .
٦. طلب تقارير تفصيلية وبشكل دوري من قبل الوحدات الحكومية

المصادر :

١. أبو النصر، مدحت، محمد، ياسين مدحت ،التنمية المستدامة ،٢٠١٧ ، ٨٤ .
٢. تيشوري، عبد الرحمن "عقود البناء والتشغيل والتحويل كشكل من اشكال الشراكة بين العام والخاص " نشر في الحوار المتمدن عدد ٣٠٨٥ ، ٢٠١٠ .
٣. جعفر ، انس " العقود الادارية " دار النهضة العربية ، ٢٠٠٧ : ٩٠-٩١ .
٤. الجنائني ،عبد العظيم وزغلول ، جعفر و المطيري ، بدر " مدى خضوع حسابات المشروعات بنظام الرقابة ديوان المحاسبة " ديوان المحاسبة الكويتي ، الكويت ، ٢٠٠٦ : ٤ .

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

٥. الحرازين ، جهاد زهير دويب " الاثار المترتبة على عقود الامتياز " ، ٢٠١٥ : ٤٩ .
٦. الحرازين ، جهاد زهير دويب " الاثار المترتبة على عقود الامتياز " ٢٠١٥ : ٥٥ .
٧. حصايم ، سميرة " اطار لاستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنية التحتية " جامعة مولود معمري ، ٢٠١١ : ٤٢ ،
٨. حمادة ، حمادة عبد الرازق " منازعات عقد امتياز المرفق العام بين القضاء والتحكيم " دار الجامعة الجديد ، الاسكندرية ، ٢٠١٢ : ١٠٠ .
٩. خليل ، جيهان حسن سيد احمد " عقود البوت وكيفية فض المنازعات الناشئة عنها " دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ : ٢١ .
١٠. الذيابي ، سعد بن سعيد " التحكيم في عقود الانشاءات الدولية البوت " ٢٠١٤ : ١٠ .
١١. الروبي ، محمد " عقد التشييد والاستغلال والتسليم " دار النهضة العربية ، ٢٠٠٤ : ١٧ .
١٢. سري الدين ، هاني صلاح " التنظيم القانوني والتعاقد لمشروعات البنية الاساسية الممولة عن طريق القطاع الخاص " دار النهضة العربية ، ٢٠٠١ : ١٨٧ .
١٣. سلامة ، كمال طلبة المتولي " النظام القانوني لعقود البناء و التشغيل ونقل الملكية " جامعة عين الشمس ، ٢٠٠٨ : ٥٢ .
١٤. الشرع ، يعرب محمد " دور القطاع الخاص في ادارة المرافق العامة الاقتصادية ودراسة مقارنة مفاهيم المشاركة بين القطاع العام والخاص نماذج تطبيقية (B.O.T) " دار المفكر دمشق ، ٢٠١٠ : ٢١٤ .
١٥. غانم ، محمد احمد " مشروعات البنية الاساسية بنظام (B.O.T) " المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٩ .
١٦. لبال نصر الدين " الحكومة المحلية في ارساء المدن المستدامة " جامعة قصادي مريح سرقلة ، ٢٠١٢ ، ١٧-١٨ .
١٧. المبروك ، جمال عمران " عقود التشييد والاستغلال والتسليم وتكليفها القانوني " مجلة جيل الابحاث القانونية المعمقة عدد ١٩ ، ٧٣ .

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

١٨. مريم حسيني " أبعاد التنمية المستدامة و علاقتها بالتنمية المحمية " جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، ٢٠١٤ : ٣٠-٣١ .

١٩. ناصيف ، الياس " سلسلة ابحاث قانونية مقارنة حول عقود (B.O.T) " ٢٠٠٦ : ١٥٦-١٥٧ .

٢٠. نصار ، جابر جاد " عقود البوت والتطور الحديث لعقد الالتزام دراسة نقدية للنظرية التقليدية لعقد الالتزام " دار النهضة العربية ، ٢٠٠٢ : ٤٣ .

21. Emmanuelle Auriol and Pierre M. Picard , 2010 : 9 .

22. James , Marianne "Sustainability and integrated reporting : opportunities for small and midsize companies" journal of legal , ethical & regulatory , issues , 2014.

23. Julien HAUMONT et Bernard MAROIS " Les meilleures pratiques de l'entreprise et de la finance durables" Edition Eyrolles, Paris, France, 2010: 19 .

24. Muller & sebastiaan " Quantitative sustainability disclosure an international comparison and its impact on investor valuation " 2011.

25. Remigijus Ciegis and others " The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios" Engineering Economics (2). 2009 : 28.

26. Remigijus Ciegis and others " The Concept of Sustainable Development and its Use for Sustainability Scenarios" Engineering Economics (2). 2009 : ٦٢ .

27. Sarabu, Vijay " SUSTAINABLE DEVELOPMENT AND ITS DIMENSIONS " (2017).

28. Shiva Damyar, Khodadad Khodadadi Dashtaki " Legal Review of Impact of BOT Contracts on Economic Development in the Country " 2017.

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة - دراسة تطبيقية

29. UNCITRAL " UNCITRAL Legislative Guide on Public-Private Partnerships "2020 :24 .

دور عقود البناء و التشغيل والتحويل في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة تطبيقية

The role of build-operate –transfer contracts in achieving sustainable development

جمال فرج جبر
الباحث

أ.م.د. الاء شمس الله
الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢١/٧/٥

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢١/٦/١٣

المستخلص

ان عقود B.O.T ما هي الا عقود تجري بين الدولة والقطاع الخاص او الشركات لإنجاز مشاريع ترغب بها الدولة بدون الحاجة الى تخصيص مبالغ مالية من قبلها حيث تمول من قبل القطاع الخاص من اجل بناء هذا المشروع و أدارته والحصول على ارباح من خلال مدة محددة في العقد ، غالبا ما يتم تجاهل موضوع التنمية المستدامة من قبل الشركات المنفذة للمشاريع وذلك لكونها تحتاج الى تكاليف عالية متجاهلين المنافع المتحققة منها في البعد البيئي والبعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي ، حيث يمكن من خلال عقود B.O.T وانواع العقود المشابهة لها ان يتم تحقيق التنمية المستدامة وجميع ابعادها البيئية والاقتصادية والاجتماعية لان منفذ المشروع يصبح مالك للمشروع خلال مدة العقد وعند تحقيق التنمية المستدامة تعود بمنافع لصاحب المشروع منها منافع بيئية واجتماعية واقتصادية حيث تكون منتجاته صديقة للبيئة وتساعد في زيادة مبيعاته والحفاظ على بيئة مناسبة للعمل من اجل العاملين في المشروع ، وهو أيضا ملزم من خلال العقد المبرم مع الدولة بتنفيذ وتحقيق التنمية المستدامة من خلال القوانين الخاصة بالدولة .

الكلمات المفتاحية: عقود البناء والتشغيل والتحويل – التنمية المستدامة .



مجلة العلوم المالية والمحاسبية
العدد الثالث / ايلول ٢٠٢١
الصفحات ١٥٥ - ١٨٠